

Distr.: General
10 February 2017
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

ساموا الأمريكية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	لمحة عامة عن الإقليم
٥	أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
١٠	ثانيا - الميزانية
١١	ثالثا - الأحوال الاقتصادية
١١	ألف - لمحة عامة
١٣	باء - مصادد الأسمك والزراعة
١٣	جيم - السياحة
١٤	دال - النقل والاتصالات
١٥	هاء - المياه وشبكة الصرف الصحي والمرافق العامة

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، منها مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي:

www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml



الصفحة

١٥	واو - الطاقة المتجددة
١٦	رابعا - الأحوال الاجتماعية
١٦	ألف - لمحة عامة
١٧	باء - العمالة والهجرة
١٧	جيم - التعليم
١٨	دال - الصحة العامة
١٨	هاء - الجريمة والسلامة العامة
١٩	خامسا - حماية البيئة والتأهب للكوارث
١٩	سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
٢٠	سابعا - مركز الإقليم في المستقبل
٢٠	ألف - موقف حكومة الإقليم
٢٠	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
٢١	ثامنا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: ساموا الأمريكية إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهي من أقاليم الولايات المتحدة الأمريكية غير المدججة فيها وغير الخاضعة لنظامها، ويتولى إدارته مكتب شؤون الجزر في وزارة داخلية الولايات المتحدة.

مثل السلطة القائمة بالإدارة: وزارة داخلية الولايات المتحدة، ولديها ممثل مقيم في أراضي الإقليم^(١).

الجغرافيا: يقع الإقليم في جنوب المحيط الهادئ على بعد ٣٧٠٠ كيلومتر تقريبا إلى جنوب غرب هاواي و ٤٣٥٠ كيلومترا إلى شمال شرق أستراليا. ويتألف الإقليم من سبع جزر: توتويلا وأونو، بالإضافة إلى أوفو وأولوسيغا وتاو (وتعرف باسم جزر مانوا) والجزيرتان المرجانيتان المعروفتان باسم سوايتز وروز. مساحة الإقليم: ٢٠٠ كيلومتر مربع.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٤٠٤ ٣٩١ كيلومترا مربعا.

عدد السكان: ٦٠ ٢٠٠ نسمة (تقديرات عام ٢٠١٦).

العمر المتوقع عند الولادة: ٧٥,٩ سنة (النساء)؛ ٦٩,٣ (الرجال).

التركيبة العرقية: أهل جزر المحيط الهادئ: ٩٢,٦ في المائة؛ الآسيويون: ٣,٦ في المائة؛ البيض: ٠,٩ في المائة؛ أصول عرقية أخرى: ٢,٩ في المائة.

اللغات: الإنكليزية والساموية.

مقر الحكومة: فاغاتوغو.

رئيس حكومة الإقليم: الحاكم لولو ليتالو ماتالاسي موليفا.

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري.

الانتخابات: أجريت الانتخابات الأخيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ لانتخاب الحاكم ونائب الحاكم، وانتخاب مندوب إلى مجلس النواب في الولايات المتحدة، و ٢٠ عضوا بمجلس نواب ساموا الأمريكية. ومن المقرر إجراء الانتخابات التالية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ لانتخاب المندوب إلى مجلس النواب في الولايات المتحدة و ٢٠ عضوا بمجلس نواب ساموا الأمريكية، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ لانتخاب الحاكم ونائب الحاكم.

السلطة التشريعية: "الفونو" (جمعية تشريعية تتألف من مجلسين).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٢٨٩ ١١ دولارا (بسعره المربوط بالقوة الشرائية لعام ٢٠٠٩؛ تقديرات عام ٢٠١٥)

الاقتصاد: صيد الأسماك والزراعة.

معدل البطالة: ٩,٢ في المائة (تقديرات عام ٢٠١٢).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

نبذة تاريخية: يعتقد أن أرخبيل ساموا قد استوطنه قوم هاجروا إليه من جنوب شرق آسيا قبل حوالي ثلاثة آلاف سنة. وكان الهولنديون أول من وصلوا إلى هذه الجزر من الأوروبيين في عام ١٧٢٢. وبموجب معاهدة برلين لعام ١٨٩٩، المعروفة أيضا باسم "الاتفاقية الأنغلو - ألمانية المتعلقة بساموا"، كانت الجزر الشرقية من أرخبيل ساموا من نصيب الولايات المتحدة.

(أ) يحدد الأمر الوزاري ٢٦٥٧ المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٥١، والأمر الوزاري ٣٠٠٩، بصيغته المعدلة، المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، نطاق وطابع سلطة حكومة ساموا الأمريكية وأسلوب ممارسة هذه السلطة (انظر المكتبة الإلكترونية للسياسات الداخلية، وزارة داخلية الولايات المتحدة).

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - في أواخر القرن التاسع عشر، أفضى الصراع الداخلي بين زعماء جزر أرخبيل ساموا والتنافس فيما بين القوى الاستعمارية، ألمانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، إلى دخول الأرخبيل في فترة من عدم الاستقرار. وفي أوائل القرن العشرين، تم توقيع وثيقتين تنصان على التنازل عن هذه الجزر لصالح الولايات المتحدة، وقُبلت الوثيقتان بموجب قانون المصادقة الصادر في عام ١٩٢٩، الذي أقره كونغرس الولايات المتحدة وسَّه في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٢٩. وعملا بذلك القانون، مُنح مواطنو ساموا الأمريكية مركز رعايا الولايات المتحدة. وقد نص القانون على تشكيل حكومة لساموا الأمريكية ذات سلطات مدنية وقضائية وعسكرية تُناط كلها بشخص يعينه رئيس الولايات المتحدة. وحيث إن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة هي لأغراض عسكرية في المقام الأول، فقد وُضع الإقليم تحت ولاية القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٥١، انتقلت المسؤولية الإدارية عن الإقليم إلى وزارة الداخلية بموجب الأمر التنفيذي ١٠٢٦٤ الصادر عن رئيس الولايات المتحدة.

٢ - وبموجب قوانين الولايات المتحدة، تُعد ساموا الأمريكية إقليمًا "غير مدمج" في الولايات المتحدة و "غير خاضع لنظامها"، ولا تسري فيه جميع أحكام دستور وقوانين الولايات المتحدة. والمقيمون في ساموا الأمريكية ليسوا من مواطني الولايات المتحدة بل هم من رعايا الولايات المتحدة الذين يجوز لهم دخولها بحرية والعمل أو الإقامة في أي مكان يختارونه فيها. والأطفال المولودون في الإقليم لأبوين أجنبيين يصبحون من رعايا الولايات المتحدة. ولا يحق لسكان ساموا الأمريكية التصويت في الانتخابات العامة في الولايات المتحدة، ولكن يجوز لهم المشاركة في الانتخابات الرئاسية الأولية وفي الاجتماعات الحزبية لاختيار مرشحين.

٣ - وينص دستور الإقليم على الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وعلى استقلالية السلطة القضائية. وتمثل السلطة التنفيذية في منصب الحاكم ونائبه اللذين ينتخبان لمدة أربع سنوات عن طريق الاقتراع العام للبالغين. ويحق لجميع السامويين الأمريكيين الذين تجاوزوا سن الثامنة عشرة المشاركة في التصويت. ويضطلع الحاكم بالمسؤولية عن تنفيذ قوانين ساموا الأمريكية وقوانين الولايات المتحدة ويملك سلطة نقض التشريعات التي تقرها هيئة "الفونو".

٤ - والفونو هو هيئة تشريعية تتألف من مجلسين، هما مجلس الشيوخ الذي يتكون من ١٨ عضواً يختارهم ١٤ مجلساً من مجالس المقاطعات، ومجلس النواب، الذي يتكون من ٢١ عضواً، يتم انتخاب ٢٠ عضواً منهم عن طريق التصويت الشعبي، ويعين واحد بصفته مندوباً من جزر سوايتز لا يحق له التصويت. ولا يحق إلا لـ "الماتاي" (الزعماء)، وهم الزعماء التقليديون للعشائر، أو "الأيغا"، أن يصبحوا أعضاء في مجلس الشيوخ. ومدة

عضوية الشيوخ هي أربع سنوات، أما عضوية النواب فهي سنتان. ويحق للفونو سن قوانين تتعلق بجميع الشؤون المحلية، شريطة ألا تتعارض مع قوانين الولايات المتحدة المعمول بها في الإقليم أو مع المعاهدات أو الاتفاقات الدولية التي تكون الولايات المتحدة طرفاً فيها.

٥ - ويتكون النظام القضائي من محكمة عليا، تتألف من رئيس القضاة وقضاة معاونين يعينهم وزير داخلية الولايات المتحدة، ومحاكم المقاطعات المحلية، ومحاكم القرى التي يعمل فيها قضاة يعينهم الحاكم ويقرهم الفونو. وتتألف المحكمة العليا من محكمة استئناف، ومحكمة ابتدائية، ومحكمة للأراضي وصكوك الملكية، ومحكمة للأسرة، ومحكمة لقضايا المخدرات والكحول. وقد منح كونغرس الولايات المتحدة المحكمة العليا ولاية اتحادية محدودة تميز لها النظر في بعض القضايا التي يشملها القانون الاتحادي، مثل المسائل المتعلقة بإدارة السلامة والصحة المهنتين والدعاوى المتعلقة برهون السفن. أما المسائل الأخرى المشمولة بالقانون الاتحادي التي تنشأ في الإقليم، فتتولى محاكم المقاطعات الاتحادية بالولايات المتحدة البت فيها، وبخاصة المحاكم الاتحادية في هاواي وواشنطن العاصمة. وبما أن ساموا الأمريكية ليست جزءاً من مقاطعة أو دائرة قضائية اتحادية تابعة للولايات المتحدة، فلا توجد أحكام قانونية تنص على استئناف قرارات المحكمة العليا أمام محكمة مقاطعة اتحادية.

٦ - وقد نُقح في عام ١٩٦٧ دستور ساموا الأمريكية لعام ١٩٦٠، ثم أُدخلت عليه تعديلات في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٧. ولا يجوز إدخال تعديلات أو تغييرات على الدستور، بالصيغة التي أقرها وزير داخلية الولايات المتحدة، إلا عن طريق قانون صادر عن كونغرس الولايات المتحدة. وفي عام ٢٠٠٨، أُجري استفتاء على تنقيح أحد جوانب الدستور جاءت نتيجته بالرفض بفارق ضئيل. واقترح بعض المندوبين في المؤتمر الدستوري المعقود في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠١٠ أن تُدخل على الدستور تعديلات أو تنقيحات تشمل تلك المتصلة بمحظر مواصلة تقسيم حقوق الملكية في أراضي المجتمعات المحلية في الإقليم إلى حقوق فردية، وإنشاء هيئة محلفين محايدة في جميع المحاكمات الجنائية، وتعزيز الحيز المخصص للغة ساموا وثقافتها في النظام التعليمي، وإدارة الموارد الطبيعية للإقليم وحفظها وفقاً للقوانين المحلية، ووضع نص يقضي بإمكانية توجيه اتهام رسمي لقادة الإقليم بهدف عزلهم. غير أن الناخبين صوتوا في الانتخابات العامة التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، بأغلبية ساحقة، ضد التغييرات المقترحة. وخلال الانتخابات العامة التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أُجري استفتاء دستوري على اقتراح إدخال تعديل على الدستور المنقح يعطي الفونو صلاحية حق إبطال حق النقض الممنوح للحاكم. وقد رفض الناخبون هذا الاقتراح.

٧ - وفي الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أعاد الناخبون انتخاب لولو ليتالو ماتالاسي موليجا حاكماً للإقليم وليمانو بيليتي ماوغا كنائب للحاكم.

وانتخب الناخبون أيضا ٢٠ عضواً في مجلس نواب ساموا الأمريكية، و مندوباً واحداً إلى مجلس النواب في الولايات المتحدة (انظر الفقرة ٨).

٨ - ومنذ عام ١٩٨١، تنتخب ساموا الأمريكية عن طريق التصويت المباشر مندوبا لها في مجلس نواب الولايات المتحدة، يشغل المنصب لمدة سنتين، ويحق له التصويت داخل اللجان. وفي الانتخابات العامة التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أصبحت أوموا أماتا راديواغن أول امرأة تنتخب في منصب مندوبة ساموا الأمريكية إلى مجلس نواب الولايات المتحدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أُعيد انتخابها لفترة ولاية ثانية.

٩ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، رفضت المحكمة الاتحادية لمقاطعة كولومبيا بالولايات المتحدة دعوى قضائية رفعها خمسة من رعايا الولايات المتحدة المولودين في ساموا الأمريكية وليسوا من مواطني الولايات المتحدة واتحاد السامويين في أمريكا (توايوا ضد الولايات المتحدة) يطلبون فيها إصدار حكم قضائي يؤكد أن الشرط المتعلق بالجنسية الوارد في التعديل الرابع عشر للدستور الأمريكي يسري على ساموا الأمريكية. وكما ذكر في الفقرة ٢ أعلاه، فإن ساموا الأمريكية هي إقليم "غير مدمج"، أي أن من يولدون هناك لا يُمنحون الجنسية بحكم الولادة. وفي عام ٢٠١٤، رُفعت دعوى استئناف أمام محكمة الاستئناف الاتحادية الأمريكية لدائرة مقاطعة كولومبيا وتم الاستماع إلى مرافعات شفوية في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٥. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، حكمت هيئة مشكّلة من ثلاثة قضاة في محكمة الاستئناف بأن حق المواطنة المكتسب بالولادة المنصوص عليه في الدستور لا ينطبق على الأقاليم، وأن من ولدوا في ساموا الأمريكية لا يحق لهم المطالبة بالمواطنة كحق مكتسب بالولادة بموجب بند المواطنة المنصوص عليه في التعديل الرابع عشر للدستور الأمريكي. وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، قدّم المدعون عريضة دعوى إلى محكمة الاستئناف بكامل هيئتها لإعادة النظر في القرار الصادر في حزيران/يونيه. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، رفضت محكمة الاستئناف عريضة الدعوى، وبالتالي أيدت القرار السابق. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قدم المدعون التماسا إلى المحكمة العليا في الولايات المتحدة يطلبون فيه مهلة إضافية مدتها ٣٠ يوما لتقديم عريضة دعوى لاستصدار أمر بتقديم ملف الدعوى إلى المحكمة العليا بهدف إعادة النظر في قرار محكمة الاستئناف. وقبلت المحكمة العليا التماس المدعين، وفي ١ شباط/فبراير ٢٠١٦ قدموا عريضة لاستصدار أمر بتقديم ملف الدعوى إلى المحكمة العليا. وفي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، رفضت المحكمة العليا عريضة الدعوى. وتدخلت الدولة القائمة بالإدارة وحكومة ساموا الأمريكية لمعارضة الدعوى، واحتجا بأن مركز المواطنة لشعب ساموا الأمريكية هو مسألة من شأن الشعب ويترك له حلها من خلال العمليات السياسية.

١٠ - وأعرب مندوب ساموا الأمريكية في ذلك الوقت، في خطابه أمام مجلس نواب الولايات المتحدة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، عن شكره لمحكمة المقاطعة الاتحادية لرأيها

المعلل تعليلاً جيداً وكذلك لتأكيدهما مجدداً سلطة الكونغرس في منح الجنسية لشعب ساموا الأمريكية. وقال إنه يرى أن القرار يسمح لأهالي ساموا الأمريكية بأن يقرروا ما إذا كانوا يرغبون في أن يصبحوا مواطنين. وفي رسالة موجهة إلى حاكم الإقليم وإلى الفونو في نيسان/أبريل ٢٠١٣، ذكر أن الدعوى القضائية تشكل تهديداً للثقافة التقليدية لساموا الأمريكية وأن من المتعذر معرفة ما إذا كان دستور الولايات المتحدة بكامله سيسري على ساموا الأمريكية إذا طبقت المحكمة شرط الجنسية عليها. وذكر أيضاً أنه إذا أصبح المولدون في ساموا الأمريكية بصورة تلقائية من مواطني الولايات المتحدة، فمن المرجح أن تتحكم الولايات المتحدة في نظام الهجرة في ساموا الأمريكية. وأكد أن من المهم أن يقرر أهالي ساموا الأمريكية، لا المحكمة، ما إذا كانوا يرغبون في أن يصبحوا مواطنين للولايات المتحدة بحكم المولد.

١١ - ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، أعلن حاكم الإقليم موقفه الرسمي بشأن الوضع السياسي لساموا الأمريكية في وثيقة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بعنوان "مسألة إنهاء الاستعمار فيما يتعلق بساموا الأمريكية"، أحييت في الشهر ذاته إلى مكتب شؤون الجزر بوزارة داخلية الولايات المتحدة. وأشار الحاكم إلى أن ساموا الأمريكية ليست مستعمرة للولايات المتحدة، بل إقليماً تابعاً لها، وهو مركز تمت صياغته طواعية لأسباب اقتصادية. وأعرب عن امتنانه لاستمرار حرص الأمم المتحدة على العمل من أجل كفالة معاودة نظر الدول القائمة بالإدارة في العلاقات القائمة مع الأقاليم التابعة لها أو ممتلكاتها الجزرية لإتاحة كل فرصة ممكنة لها للانسحاب إذا رغبت في ذلك. وقال إنه يرى أن الأمم المتحدة ملتزمة التزاماً حقيقياً بكفالة الرفاه العام لتلك الأقاليم عن طريق تطوير أنظمتها المالية، وتعزيز حكوماتها، وبناء اقتصادات مستدامة ذاتياً.

١٢ - وأشار الحاكم إلى أن الوضع الراهن لساموا الأمريكية يخول لها مزيداً من السلطة لتقرير مصيرها واتخاذ القرارات الخاصة بها بنفسها. والتصور السائد بأن ساموا الأمريكية مستعمرة بحكم التعريف ينبع من الطابع غير الرسمي لعلاقتها مع الولايات المتحدة، نظراً لعدم وجود قانون أساسي يحدد رسمياً العلاقة بينهما. وقال إن ساموا الأمريكية تُعدّ، بحكم الأمر الواقع، جزءاً من الولايات المتحدة، تتمتع بالحكم الذاتي إلى حد كبير وليست مستعمرة بالمعنى الحقيقي للكلمة. وأشار إلى أن ساموا الأمريكية قامت بمحض إرادتها، من خلال وثائق التنازل التي وقعتها، بالتنازل عن سيادتها للولايات المتحدة؛ أي أنها لم تُكتسب عن طريق أي غزو عسكري. بل إن كونها تشكل جزءاً من الولايات المتحدة هو في حقيقة الأمر بمثابة مسألة تقرير للمصير.

١٣ - وأشار الحاكم أيضاً إلى أنه بينما أوفت الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة بالتزاماتها تجاه ساموا الأمريكية فيما يتعلق بتوفير الأموال، هناك بعض المسائل الراهنة التي يُبت فيها على مستوى الكونغرس، أثرت سلباً على قدرة ساموا الأمريكية على تعزيز آفاق تنميتها

الاجتماعية والاقتصادية. بيد أنه أشار إلى أن ساموا الأمريكية لها تمثيل في كونغرس الولايات المتحدة يتيح لها أن تسجل اعتراضاتها على التدابير التي تؤثر سلباً على قدرتها على تحسين نوعية الحياة في الإقليم.

١٤ - وذكر الحاكم بالتوصية التي أصدرتها في عام ٢٠٠٦ اللجنة المعنية بدراسة مركز ساموا الأمريكية السياسي في المستقبل، التي تدعو إلى أن تظل ساموا الأمريكية إقليماً غير خاضع لنظام الولايات المتحدة وغير مدمج فيها، وإلى الشروع في عملية تفاوضية مع كونغرس الولايات المتحدة للحصول على مركز سياسي دائم، بالإضافة إلى النقاط التي تشكل أساس تلك المفاوضات (انظر A/AC.109/2008/3). وأعرب كذلك عن تفضيله الشخصي لأن يقوم كونغرس الولايات المتحدة، الذي يملك السلطة المطلقة للبت في نوع الوضع السياسي الذي ترغب الولايات المتحدة أن تؤسس عليه علاقتها مع ساموا الأمريكية، بالتخلي عن هذه السلطة لصالح شعب ساموا الأمريكية لتمكينه من اتخاذ القرار الذي يراه ملائماً.

١٥ - وخلال الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التي عُقدت في ماناغوا في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٥ بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، ذكر ممثل حاكم ساموا الأمريكية بأن الإقليم يتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي ولكن مركزه القانوني الحالي يعتبر مفارقة تاريخية تعرض الإقليم لحالات تتجاوز قدرته على السيطرة عليها، وتجب معالجة هذا الوضع. وتستمد ساموا الأمريكية سلطتها من رئيس الولايات المتحدة ووزارة داخلية الولايات المتحدة. والأمر الأكثر أهمية لشعب ساموا الأمريكية هو المحافظة على ثقافته وقدرته على حكم نفسه بنفسه. ولا يتمتع الإقليم بتمثيل مناسب في حكومة الولايات المتحدة وهو معرض لقرارات يتخذها القضاء وغيرهم من صانعي القوانين بعيداً عن الإقليم. ويخضع الإقليم أيضاً لضرائب قسرية، بما في ذلك ضرائب تقيّد قدرة ساموا الأمريكية على استخدام مواردها الخاصة لتحسين الإقليم. وإلى حين ضمان تدابير معينة للحماية، فإن بقاء الإقليم تحت رعاية الولايات المتحدة يجعله معرضاً للخطر. وقال أيضاً إن الولايات المتحدة أبرمت مع بلدان عديدة اتفاقات للتجارة الحرة أثرت بشكل مباشر في ساموا الأمريكية. وأعرب عن أمله في أن يمنح الإقليم قريباً صوتاً للمشاركة في تحديد مسار مستقبله. وفيما يتعلق بالخطوات المقبلة، قال إن الاستفتاء على التعديل الدستوري الذي أجري في عام ٢٠١٤ قد أثار نقاشاً عاماً حيوياً بين الناخبين والسكان المحليين حول المركز السياسي لساموا الأمريكية ومستقبلها. وعلى الرغم من أن التعديل الدستوري قد أحقق في الحصول على أغلبية الأصوات، فإن الخطاب العام الذي أفضى إليه يشير إلى أن ساموا الأمريكية على استعداد لاتخاذ الخطوة التالية في الدخول في مناقشة جادة بشأن الشكل الذي سيكون عليه مركزها السياسي في المستقبل. وقال الممثل إن الحل الأفضل قد يتمثل في بقاء ساموا الأمريكية مدرجة في قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الإعلان إلى أن يمارس شعب ساموا الأمريكية حقه في أن يحدد بنفسه مكانه السياسي في المستقبل.

وفي الختام، وجّه إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة دعوة من الحاكم لزيارة الإقليم.

١٦ - ووفقاً للسلطة القائمة بالإدارة، فإن مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة داخلية الولايات المتحدة منح مكتب شؤون ساموا مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ دولار في آذار/مارس ٢٠١٦ لمساعدة المكتب المعني بالمركز السياسي وعملية مراجعة الدستور في ساموا الأمريكية الذي أنشئ بموجب أمر تنفيذي صادر عن الحاكم. والغرض من المكتب هو إجراء الاتصالات مع السلطة التشريعية لساموا الأمريكية وتقديم المشورة لها والتعاون معها على إجراء تعديلات على دستور ساموا الأمريكية والعمل في إطار مبادرة لبناء القدرات تركز على استكشاف إمكانية تحديد مركز سياسي يوفر قسطاً كاملاً من الحكم الذاتي وتنقيف المجتمعات المحلية بشأن الخيارات المتاحة لها. وقد استخدم المكتب التمويل للمساعدة على تحقيق الأهداف التي تشمل تحديد كيفية معالجة الآثار الاقتصادية السلبية من خلال تعزيز الحكم الذاتي، وإيجاد النموذج السياسي الصحيح، وحماية أراضي السكان وثقافتهم، وإنشاء كيان لديمومة هذه الجهود.

ثانياً - الميزانية

١٧ - بلغت الصيغة النهائية لميزانية العام المالي ٢٠١٧، التي بدأت في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ما مقداره ٣٨٢,٢٨ مليون دولار وفقاً لما ورد في الموجز التنفيذي المقدم من مكتب شؤون الميزانية في ساموا الأمريكية. ووفقاً لمكتب شؤون الجزر في وزارة داخلية الولايات المتحدة، فإن أموال المنح تقدم كل عام إلى ساموا الأمريكية لتمكين الحكومة المحلية من أداء مهامها، بما في ذلك مهام السلطة القضائية، ولسد الفجوة بين احتياجات الميزانية والإيرادات المحلية. ويبلغ طلب الميزانية المقدم من مكتب شؤون الجزر لعام ٢٠١٧ لساموا الأمريكية ٢٢,٧ مليون دولار، مع تخصيص ٦١,٥ في المائة من هذا المبلغ للعمليات الأساسية و ٣٤,٧ في المائة لعمليات مركز ليندون بيتز جونسون لطب المناطق المدارية. ووفقاً لمكتب شؤون الجزر، فقد ظلت المنحة المقدمة لتمويل العمليات عند مستوى ثابت بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ بهدف تعزيز الاكتفاء الذاتي، وأدى ذلك إلى تحمل ساموا الأمريكية تكاليف التضخم أو التكاليف المرتبطة بتزايد عدد السكان. وقد حدد مكتب شؤون الجزر ساموا الأمريكية باعتبارها جهة "مرتفعة المخاطر" من الجهات المتلقية للمنح، سعياً منه لتحسين المساءلة عن إنفاق الأموال الاتحادية. ويتيح هذا التحديد لمكتب شؤون الجزر إمكانية اشتراط ضمانات بالامتثال لشروط خاصة بالنسبة للمنح المستقبلية أو الحالية. وقد تشمل الشروط الخاصة أن يكون دفع أموال المنح على أساس الاسترداد؛ وحجب الموافقة على الانتقال من إحدى مراحل المشروع إلى مرحلة أخرى إلا بعد تلقي ما يدل على نحو مقبول على سلامة الأداء الحالي؛ واتخاذ ترتيبات إضافية لرصد العمل في المشروع؛ ومطالبة الجهات المتلقية للمنح بالحصول على مساعدات تقنية أو إدارية. وسيتم حذف تسمية

”المرتفعة المخاطر“ متى قامت حكومة ساموا الأمريكية بما يلي: (أ) إنجاز عمليات المراجعة الوحيدة للحسابات في غضون المهلة القانونية المحددة لآخر سنتين متتاليتين، بحيث تسفر تلك العمليات عن آراء لا يُتنصل من مسؤوليتها ولا تتضمن تحفظات يحدد مكتب شؤون الجزر، وفقاً لسلطته التقديرية المعقولة، أنها ذات أهمية جوهرية؛ (ب) الالتزام بميزانية متوازنة، على نحو يؤكد مراجعو حسابات مستقلون، لآخر سنتين متتاليتين، بغض النظر عن الإيرادات غير المتوقعة وغير المتكررة مثل التسويات التأمينية؛ (ج) الالتزام جوهرياً بمذكرة الاتفاق الموقعة في عام ٢٠٠٢ بين حكومة الإقليم ومكتب شؤون الجزر، وبخطة الإصلاح المالي.

ثالثاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لحة عامة

١٨ - على نحو ما ذكر في ورقات العمل السابقة، وقّع رئيس الولايات المتحدة مشروع قانون المناطق الجزرية ليصبح قانوناً في عام ٢٠١٢، مرجحاً بذلك زيادة الحد الأدنى للأجور للأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وتقرر العودة مجدداً إلى تطبيق الزيادات السنوية في الأجور في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، والاستمرار فيها كل ثلاثة أعوام إلى أن تتساوى جميع المعدلات مع الحد الأدنى الاتحادي للأجور. وتتحدد معدلات الأجور لقطاعات معينة، وليس للمهنة المعينة التي يمتهنها الموظف. وتمثل هذه المعدلات حداً أدنى؛ وقد يختار رب العمل أن يدفع للموظف معدلاً أعلى من المعدل أو المعدلات المعمول بها في صناعته.

١٩ - وأفادت السلطة القائمة بالإدارة بأن القانون العام ١١٤-٦١ قد سُنَّ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وأنه ينص على منح زيادة تدريجية فورية قدرها ٠,٤٠ دولار في الساعة الواحدة في الحد الأدنى الانتقالي للأجور في كل قطاع من القطاعات في ساموا الأمريكية، مع النص على زيادات إضافية تُمنح كل ثلاث سنوات في ٣٠ أيلول/سبتمبر حتى بلوغ الحد الأدنى للأجور مستوىً مساوياً لما هو مطبق في الولايات المتحدة. ونص القانون العام ١١٤-٦١ أيضاً على تغيير الموعد النهائي لإصدار تقرير المكتب المعني بمساءلة حكومة الولايات المتحدة الذي يقيّم تأثير زيادة الحد الأدنى للأجور في ساموا الأمريكية إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وتقرر إصدار تقرير لاحق بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠٢٠. ونص القانون أيضاً على ضرورة أن يقدم المكتب تقارير بشأن آليات بديلة لزيادة الحد الأدنى للأجور في ساموا الأمريكية من أجل مواكبة غلاء المعيشة حتى الوصول في نهاية المطاف إلى مستوى يساوي الحد الأدنى للأجور في الولايات المتحدة.

٢٠ - وذكرت وزارة العمل في الولايات المتحدة أن عدد القطاعات التي تطبق عليها معايير منفصلة للحد الأدنى للأجور في ساموا الأمريكية قد بلغ ١٨ قطاعاً صناعياً في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وهي تتراوح حالياً بين ٤,٥٨ دولارات في الساعة (صناعة الملابس)

إلى ٥,٩٩ دولارات في الساعة (الشحن والإنزال، وتفريغ الحمولة بالزوارق الصغيرة، وأنشطة وكالات الشحن البحري). أما قطاع تعليب سمك التونة، وهو أكبر مصدر للعمالة في القطاع الخاص في الإقليم، فإن الحد الأدنى للأجور فيه حاليا هو ٥,١٦ دولارات في الساعة ويوظف في أغلبيته عمالة أجنبية من ساموا المجاورة. ويوجد حاليا مصنع واحد يعمل في مجال التعليب، وبدأت شركة أخرى من شركات الأسماك أشغالها على نطاق محدود.

٢١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أصدر المكتب المعني بمساءلة حكومة الولايات المتحدة تقريرا بعنوان "ساموا الأمريكية: بدائل تتيح رفع الحد الأدنى للأجور لمواكبة تكلفة المعيشة والوصول إلى المستوى الاتحادي". ويتناول التقرير تاريخ تطبيق الحد الأدنى للأجور في الإقليم، وحالة اقتصاد ساموا الأمريكية، والنهج البديلة لزيادة الحد الأدنى للأجور.

٢٢ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، أصدر مكتب التحليل الاقتصادي التابع لوزارة التجارة في الولايات المتحدة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي في الإقليم لعام ٢٠١٥، وتقديرات الناتج المحلي الإجمالي والتعويضات في كل قطاع من القطاعات الصناعية لعام ٢٠١٤. وأظهرت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لساموا الأمريكية أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بعد تطبيق تسوية تغير الأسعار، قد ارتفع بنسبة ١,١ في المائة في عام ٢٠١٥، بعد زيادة بنسبة ١,٣ في المائة في عام ٢٠١٤. ويعكس النمو الذي شهده اقتصاد الإقليم الزيادة في السلع المصدرة والإنفاق الحكومي. فلقد ارتفعت كميات السلع المصدرة للعام الثاني على التوالي، على نحو يعكس زيادة النشاط في صناعة تعليب التونة التي شهدت زيادة مستمرة في الإنتاج بعد أن افتُتح في مطلع عام ٢٠١٥ مصنع لتعليب التونة بتكلفة بلغت ملايين الدولارات. وزاد الإنفاق الحكومي أيضا على نحو يعكس النمو في إنفاق حكومة الإقليم. وتضمنت المشاريع الكبرى التي نفذتها حكومة الإقليم في عام ٢٠١٥ إعادة بناء محطة الطاقة في ساتالا، والأشغال التي نفذتها هيئة الاتصالات لتحسين قدرة وتغطية شبكة الاتصالات ذات النطاق العريض في ساموا الأمريكية.

٢٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، قدمت فرقة العمل المعنية بتنفيذ التنمية الاقتصادية للإقليم منهاج عمل شامل للإقليم بعنوان "خطة تنفيذ التنمية الاقتصادية في ساموا الأمريكية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧". وركزت الخطة على خدمات النقل والهياكل الأساسية، والأعمال التجارية والصناعات الجديدة، وقيود الحكومة الاتحادية ومناخ الأعمال التجارية، والزراعة، والسياحة، ومصائد الأسماك، وتنمية القوى العاملة.

٢٤ - ووفقا للحولية الإحصائية الأخيرة الصادرة عن وزارة التجارة في حكومة ساموا الأمريكية، سجل الميزان التجاري في السنة المالية ٢٠١٤ عجزا قدره ٢٥٥,٤ مليون دولار. وتشمل تكاليف الواردات المشتريات الحكومية، وقيمة الأسماك الموردة لتجهيزها في مصانع التعليب، وقيمة البضائع التجارية الموردة لإعادة بيعها. ولا تزال البيانات التجارية تعتبر

غير مكتملة لأن بيانات سلسلة الاستيراد لا تتضمن البيانات المتعلقة بمرحلة ما بعد التبادل. وتشمل قيمة الصادرات بشكل رئيسي التونة المعلبة والمنتجات الفرعية المشتقة منها. وتظل الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول للإقليم، تليها نيوزيلندا وجمهورية كوريا وفيجي.

باء - مصائد الأسماك والزراعة

٢٥ - وفقا لتقرير المكتب المعني بمساءلة حكومة الولايات المتحدة (انظر الفقرة ٢١)، أعلن مسؤولون في صناعة التعليب أن الزيادات في الأجور كانت من بين العوامل التي أثرت في صناعة تعليب سمك التونة في ساموا الأمريكية، وأن تكاليف العمل، بما في ذلك زيادات الحد الأدنى للأجور، جعلت الإقليم في وضع ضعيف من حيث التكاليف التي يتكبدها مقارنة بسائر البلدان المصدرة للتونة المعلبة.

٢٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أعلن مالك شركة "Samoa Tuna Processors"، وهي واحدة من شركتين لتعليب التونة في ساموا الأمريكية، أنه سيوقف عمليات تعليب التونة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأصدرت الشركة التي كانت قد استثمرت ٧٠ مليون دولار في المرفق الذي افتتح في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بياناً أعلنت فيه أن "العوامل الاقتصادية المخوفة بالتحديات في صناعة تعليب التونة في ساموا الأمريكية، بالاقتران بعوامل خارجية تواجهها الشركة، جعل نموذج العمل الذي تتبعه الشركة، المرتكز إلى تشغيل المصنع بأسلوب الإنتاج لحساب شركات أخرى هو نموذج يفتقر إلى مقومات الاستمرار اقتصادياً في السوق حالياً". ومن المتوقع أن يؤدي إغلاق المرفق في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى فقدان ما يقرب من ٨٠٠ شخص وظائفهم.

٢٧ - وتبلغ نسبة المزارع التي تُمارس فيها الزراعة على أساس الكفاف إلى مجموع المزارع في الإقليم قرابة ٩٠ في المائة، وما زالت آفاق التنمية الزراعية محدودة نظراً لأن جزءاً كبيراً من الأرض يتسم بطبيعة بركانية وجبلية ولا توجد سوى رقعة محدودة من الأراضي السهلية الصالحة للزراعة. ويستفيد المزارعون من المساعدات التي تقدمها دائرة حفظ الموارد الطبيعية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة وبرنامجهما للتحفيز على تحسين نوعية البيئة.

جيم - السياحة

٢٨ - وفقاً للسلطة القائمة بالإدارة، حُدِّدت السياحة باعتبارها واحدة من الركائز الاقتصادية الرئيسية الجديدة لساموا الأمريكية بسبب غياب اليقين في قطاع صيد التونة، والتنافس بين مشغلي مصانع التعليب للحصول على كميات أكبر من الصيد، ووصول أساطيلهم إلى مناطق الصيد، والانخفاض المستمر في هامش ربح المنتج المصنوع. ومنذ إنشاء مكتب زوار ساموا الأمريكية في عام ٢٠٠٨، بذل المكتب جهوداً تسويقية في الخارج

للتعريف بالإقليم كوجهة سياحية، واستثمر في تدريب العاملين في قطاع السياحة المحلي في الجوانب المتعلقة بصناعة السياحة العالمية ومتطلباتها.

٢٩ - وكان عدد الزوار الوافدين متفاوتا بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٦، حيث بلغ في المتوسط حوالي ٢٥ ٠٠٠ زائر سنويا. ولكن معدل شغل الغرف الفندقية السنوي قد ارتفع من ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى حوالي ٧٠ في المائة في عام ٢٠١٦، على نحو يعكس الزخم الذي شهده هذا القطاع الذي يضم ٢٠٠ غرفة فندقية فقط. وزاد عدد زيارات السفن السياحية من ست سفن سنويا في عام ٢٠٠٩ إلى ما بين ١٥ و ٢٠ سفينة سنويا، واقترن ذلك بزيارة أكثر من ٥٠ ٠٠٠ زائر من ركاب تلك السفن سنويا.

٣٠ - ووفقا للسلطة القائمة بالإدارة، يجري العمل حاليا على بناء شراكات مع شركات سفر وشركات طيران من المستوى الدولي، وأن دليل "Lonely Planet" السياحي قد صنّف الإقليم في المرتبة الخامسة في قائمة أفضل ١٠ وجهات في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٣. وبدأت شركة طيران ثانية من ساموا رحلات جوية بين ساموا وساموا الأمريكية، ويجري مكتب زوار ساموا الأمريكية محادثات مع شركات طيران أخرى في منطقة المحيط الهادئ بشأن إضافة رحلات جوية جديدة لخدمة الإقليم.

دال - النقل والاتصالات

٣١ - يوجد في ساموا الأمريكية نحو ١٨٠ كيلومترا من الطرق العامة والرئيسية المعبدة و ٢٣٥ كيلومترا من الطرق الفرعية التي تربط بين القرى. ويُعد ميناء باغو باغو صالحا في جميع حالات الطقس للسفن ذات الغاطس العميق، ويبلغ طول الحوض الرئيسي فيه ١ ٠٠٠ قدم، ويتسع لسفن يصل غاطسها إلى ٣٢ قدما. ويوفر الميناء مجموعة كاملة من المعدات والمرافق. ويوجد فيه مرفق لإصلاح السفن به سكة حديدية بحرية حمولتها ٣ ٠٠٠ طن.

٣٢ - وفي الإقليم أربعة مطارات تقع في جزر توتويلا، وأوفو، وأولوسيغا، وتاوا. وتملك حكومة الإقليم مطار باغو باغو الدولي وتقوم بإدارته. وتُقدم خدمات السفر من قبل شركة طيران تجارية توفر هذه خدمة السفر جواً مرتين في الأسبوع، وأحيانا ثلاث مرات في الأسبوع خلال الفصول التي تشهد ذروة الإقبال. وهناك رحلة لطائرة شحن أسبوعية تربط ساموا الأمريكية بماواي وبالجزء القاري من الولايات المتحدة. وتوجد في الإقليم شركة طيران أجنبية واحدة تنظم رحلتين أسبوعيا إلى لاوفو وتاوا. ولا توجد خدمة طيران إلى جزيرة سوايتز.

٣٣ - وتذكر وثيقة استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة أن خدمة النقل الجوي في الإقليم إلى الولايات المتحدة ومنها تخضع لقيود شديدة تفرضها قوانين الطيران الداخلي في الولايات المتحدة التي تحظر على شركات الطيران الأجنبية نقل الركاب بين ساموا الأمريكية وأجزاء أخرى من الولايات المتحدة.

٣٤ - ولدى الإقليم ثلاث محطات تبث على موجات التضمين الترددي (FM) وثلاث تبث على موجات تضمين السعة (AM) يستخدمها نحو ٥٧ ٠٠٠ جهاز راديو. وتبث إحدى محطات التلفزيون المملوكة للحكومة على أكثر من ثلاث قنوات لما يقارب ١٤ ٠٠٠ جهاز تليفزيون. وتوفر هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية لساموا الأمريكية، وهي وكالة حكومية شبه مستقلة، إمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت. ويمكن الحصول أيضاً على خدمات البث التلفزيوني والإنترنت عبر الكابلات من شركة خاصة تملك حكومة ساموا الأمريكية جزءاً منها.

هاء - المياه وشبكة الصرف الصحي والمرافق العامة

٣٥ - توفر هيئة كهرباء ساموا الأمريكية خدمات الإمداد بالمياه، وإدارة مياه الصرف الصحي، والنفايات الصلبة، وإيصال التيار الكهربائي إلى المستهلكين في خمس من الجزر السبع. وتزود الهيئة ٩٠ في المائة من الإقليم بمياه الشرب المستخرجة من الآبار، بينما تحصل نسبة الـ ١٠ في المائة المتبقية على مياه الشرب من الشبكات القروية لتوريد المياه.

٣٦ - ووفقاً للإدارة الحكومية لشؤون معلومات الطاقة، التابعة للولايات المتحدة، فإن ساموا الأمريكية تعتمد بنسبة ١٠٠ في المائة تقريباً على الوقود الأحفوري المستورد، بما في ذلك وقود الديزل، لتوليد الطاقة الكهربائية. وتراوحت أسعار الطاقة الكهربائية في ساموا الأمريكية بين ثلاثة وأربعة أضعاف معدل أسعارها في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٤. وتستخدم كمية كبيرة من الطاقة الكهربائية لضخ ومعالجة المياه الصالحة للشرب. وهيئة الطاقة في ساموا الأمريكية تملك وتشغل محطتين لتوليد الطاقة والشبكة الكهربائية في جزيرة توتويلا، بالإضافة إلى محطتين أصغر حجماً، وشبكات كهربائية تخدم مجموعة جزر مانوا. وتوفر الهيئة أيضاً مياه الشرب وتقوم بمعالجة مياه الصرف الصحي. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وقع زلزال أعقبته أمواج تسونامي عاتية دمرت محطة توليد الطاقة في ساتالا، وخفضت إلى النصف القدرة على إنتاج الطاقة في جزيرة توتويلا. واستُعيض مؤقتاً عن المولدات التي تدمرت في عام ٢٠٠٩ بمولدات احتراقية تعمل بوقود الديزل المحتوي على نسبة منخفضة جداً من الكبريت. ومن المقرر أن يُنجز في عام ٢٠١٦ مصنع بديل بقدرة ٢٤,٥ ميغاواط يعمل بمجموعات توليد عالية الكفاءة تُشغل بوقود الديزل.

واو - الطاقة المتجددة

٣٧ - مع ارتفاع تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية في الإقليم وعزلته الجغرافية، أنشأت الحكومة لجنة للطاقة المتجددة للعمل مع الخبراء الاتحاديين على إنتاج الطاقة المتجددة المستدامة في الجزر. ووضعت اللجنة استراتيجيات للطاقة بهدف استكشاف إمكانية تسخير طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الضوئية والطاقة الحرارية الأرضية في جزيرة توتويلا وعلى

حزر مانوا. وتتضمن خطة عمل اللجنة في مجال الطاقة لعام ٢٠١٦ أربع استراتيجيات قصيرة الأجل اختارتها اللجنة، والخطوات التي سيتعين اتخاذها لتنفيذ الاستراتيجيات. وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، اعتمدت لجنة الطاقة هدفاً يتمثل في إنتاج ٥٠ في المائة من الطاقة في ساموا الأمريكية من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٥ و ١٠٠ في المائة منها بحلول عام ٢٠٤٠. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، خصصت هيئة الطاقة شبكة للطاقة الشمسية بقدرة ١,٤ ميغاواط لجزيرة تاو. ومن المتوقع أن يتيح مشروع محطة الطاقة الشمسية والهجنة في جزيرة أوفو الاستعاضة عن ٩٠ في المائة من وقود الديزل المستخدم حالياً ويوفر طاقة كهربائية يمكن الاعتماد عليها على مدار الساعة لجزيرتي أوفو وأولوسيغا. ووفقاً للإدارة المعنية بمعلومات الطاقة في الولايات المتحدة، تنظر الهيئة في إضافة توربينة لإنتاج الطاقة الكهرومائية في المنظومة المستخدمة في أوفو، أولوسيغا من أجل بلوغ هدف استخدام الطاقة المستمدة من ١٠٠ في المائة من مصادر الطاقة المتجددة.

رابعاً - الأحوال الاجتماعية

ألف - ملحة عامة

٣٨ - يقوم أسلوب حياة سكان ساموا الأمريكية، المسمى "فاء ساموا"، على مفهوم الاحترام المتبادل وروح التقاسم فيما بين "الأيغا" (العشائر)، التي يدين كل منها بولاء مشترك لزعيم عشائري "ماتاي"، ويؤثر في كل جانب من جوانب النسيج الاجتماعي والاقتصادي للإقليم. وتعمل الهيئة التشريعية منذ عام ٢٠٠٨ على زيادة تعزيز استخدام اللغة الساموية في المدارس العامة، إلى جانب اللغة الإنكليزية.

٣٩ - وفي عام ٢٠١١ أصدر مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة في منطقة المحيط الهادئ وأمانة جماعة المحيط الهادئ تقريراً بعنوان حالة شباب منطقة المحيط الهادئ لعام ٢٠١١: الفرص والعقبات، يسلط الضوء على المشاكل المهمة التي يواجهها الشباب في منطقة المحيط الهادئ، بما فيها ساموا الأمريكية، مثل ارتفاع عدد حالات حمل المراهقات، وارتفاع نسبة المراهقات اللاتي يتعرضن للاغتصاب (٢٦ في المائة)، وارتفاع معدلات إدمان المشروبات الكحولية.

٤٠ - وذكر في الحولية الاحصائية لساموا الأمريكية لعام ٢٠١٤ التي تنشرها وزارة التجارة التابعة لحكومة ساموا الأمريكية أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر وفقاً لمعيار الولايات المتحدة قد وصلت في عام ٢٠١٠ إلى ٥٧,٨ في المائة من مجموع السكان، أو ٥٤,٤ في المائة من الأسر. ومن مجموع الأسر التي يعيش فيها الجدان مع أحفادهم، والتي تشير التقارير إلى أن مجموعها يصل إلى ٣٨٧٥ أسرة، أُفيد بأن ٦٦ في المائة منهم مسؤولون عن أحفادهم.

باء - العمالة والهجرة

٤١ - وفقاً لتقرير المكتب المعني بمساءلة حكومة الولايات المتحدة (انظر الفقرة ٢١)، فإن أكبر أرباب العمل هم الحكومة المحلية التي كانت توظف نحو ٤٢ في المائة من القوة العاملة، ومصانع تعليب التونة التي كانت توظف ١٤ في المائة من القوة العاملة في عام ٢٠١٤. وفي الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤، انخفضت العمالة الإجمالية بنسبة ٤ في المائة، وانخفض متوسط دخل العاملين بنحو ١١ في المائة بعد تطبيق تسوية التضخم. وخلال الفترة نفسها، انخفضت العمالة في مصانع التعليب بنسبة ٥٠ في المائة، وارتفع الحد الأدنى للأجور عمال مصانع التعليب. ووفقاً للتقرير ذاته، أعربت حكومة ساموا الأمريكية عن القلق من أن الزيادات المستمرة في الحد الأدنى للأجور تتعارض مع التنمية الاقتصادية المستدامة.

٤٢ - ولدى ساموا الأمريكية قوانين هجرة خاصة بها وشروطها الخاصة للدخول إلى الإقليم، وهي قوانين وشروط مختلفة عما هو مطبق في الولايات المتحدة. وكما ذكر سابقاً، دخل قانون جديد للهجرة في ساموا الأمريكية حيز النفاذ، حول السلطة الكاملة لمنح مركز الإقامة الدائمة للنائب العام، بدلاً من مجلس معين من الحكومة. وأفيد في وثيقة استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة أن السيطرة المحلية على الهجرة ميزة مهمة لساموا الأمريكية، لا سيما في ضوء النطاق المحدود للمهارات المتوفرة في قوتها العاملة وضرورة استقدام عمالة ماهرة وإدارة حصرية لعدد كبير من الصناعات. وأوصت الوثيقة بتنقيح قانون الهجرة وسياساتها وإجراءها لتحسين استيعاب متطلبات العمالة في قطاع الأعمال التجارية وأعربت عن القلق من أن تتحول السيطرة المحلية على الهجرة والجمارك في ساموا الأمريكية إلى سيطرة اتحادية، وهو سيناريو يمكن أن تترتب عليه آثار سلبية شديدة للغاية على سوق العمل المحلية.

٤٣ - وكشفت الخطة الموحدة التي قدمتها ساموا الأمريكية بموجب قانون القوة العاملة والابتكار وفرص العمل الصادر في عام ٢٠١٦، أن ثمة توازناً بين هجرة العمال المغادرين من الإقليم إلى الولايات المتحدة وهجرة العمال الأجانب الوافدين للعمل في مصانع تعليب التونة وفي المصائد السمكية. وحددت الخطة عدداً من القضايا التي تدفع بالقوى العاملة إلى مغادرة الإقليم، بما في ذلك انخفاض الأجور مقارنة بتلك السارية في الدول المجاورة ودول المحيط الهادئ، وتباطؤ النمو الاقتصادي بسبب التكاليف المرتبطة بالنقل والتوزيع والإسكان، وببطء تطور الهياكل الأساسية في الإقليم نظراً لتعرضها لتأثيرات بيئية شديدة والافتقار إلى التمويل لتحسين الهياكل الأساسية الحالية.

جيم - التعليم

٤٤ - التعليم في ساموا الأمريكية إلزامي من سن السادسة إلى سن الثامنة عشرة. ويستند نظام التعليم بوجه عام إلى نظام التعليم في الولايات المتحدة. وتبلغ نسبة التلاميذ من ساموا

الأمريكية بين إجمالي عدد التلاميذ ٩٥,٧ في المائة، في حين يأتي ٤,٣ في المائة من التلاميذ من الصين والفلبين وجمهورية كوريا وجزر المحيط الهادئ الأخرى.

٤٥ - ويبلغ معدل الإلمام بالقراء والكتابة في ساموا الأمريكية حوالي ٩٧ في المائة. وهناك خمس مناطق تعليمية، في كل منطقة منها مدرسة ثانوية تشكل مركز المنطقة، بالإضافة إلى مدارس ابتدائية أدنى مستوى. وتتضمن وزارة التعليم في ساموا الأمريكية ٢٢ مركزا للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، و ٢٢ مدرسة ابتدائية، و ٦ مدارس ثانوية. وتقدم وزارة التعليم خدماتها لأكثر من ١٥ ٥٣١ تلميذا بدءا من رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر، وفي برامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وبرامج ذوي الاحتياجات الخاصة. ويبلغ ملاك الوزارة من المدرسين ٥٦٣ مدرسا في التعليم الابتدائي و ٢٤٨ في التعليم الثانوي، و ١٨ في التعليم المهني، و ٢٠٢ لذوي الاحتياجات الخاصة، و ١١٨ في مرحلة الطفولة المبكرة.

دال - الصحة العامة

٤٦ - وفقا لاستراتيجية التعاون القطري التي أعدها منظمة الصحة العالمية لساموا الأمريكية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، تتعلق أخطر المسائل الصحية بازدياد معدل الأمراض المزمنة وغير المعدية الناجمة عن سوء التغذية وانعدام النشاط البدني. وقد حدثت زيادات كبيرة في حالات البدانة، وارتفاع ضغط الدم، وأمراض القلب والأوعية الدموية، وأمراض الأوعية الدموية الدماغية، وداء السكري ومضاعفاته، والتهاب المفاصل، وبعض أشكال السرطان. وتأتي نسبة ١٦ في المائة تقريبا من ميزانية مركز ليندون بيتر جونسون لطب المناطق المدارية من الحكومة الاتحادية، ويستخدم القسم الأكبر من هذه الأموال في شراء اللوازم الطبية. ويتم شراء اللقاحات والمستحضرات الصيدلانية في الولايات المتحدة، حيث إن إدارة الأغذية والعقاقير تحظر شراء الأدوية من أي مكان آخر. وتتسبب العوامل اللوجستية والمالية في حدوث مشاكل نقص العقاقير بشكل متكرر.

٤٧ - ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، تغيرت أنماط الاعتلال تغيرا جذريا على مدى العقود الثلاثة الماضية، حيث ارتفعت معدلات الإصابة بالأمراض غير المعدية نتيجة لتغير أنماط الحياة واكتسابها الصبغة العصرية. وتُعد التغذية غير الملائمة وقلة النشاط البدني السببين الرئيسيين للزيادة الكبيرة في معدلات البدانة في كلا الجنسين، وبخاصة بين الشباب.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٤٨ - واصل الإقليم تعزيز التعاون مع منظمة رؤساء شرطة جزر المحيط الهادئ ووزارة العدل في الولايات المتحدة من خلال مكتبه للاستخبارات الجنائية الإقليمية والدولية وإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات.

٤٩ - وفي عام ٢٠١٢، أُعلن أن المكتب الفرعي لمكتب التحقيقات الاتحادي في هونولولو، هاواي، سيضطلع بجميع عمليات مكتب التحقيقات الاتحادي وجهود التحقيق في ساموا الأمريكية. وقد اتخذ كونغرس الولايات المتحدة قرار التوحيد لأسباب تتعلق بالميزانية.

خامسا - حماية البيئة والتأهب للكوارث

٥٠ - تتمثل المهمة المنوطة بوكالة ساموا الأمريكية لحماية البيئة، التي تمولها وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة، في حماية الصحة البشرية وصون البيئة الطبيعية، وخصوصا الهواء والمياه والأرض.

٥١ - وتواجه ساموا الأمريكية مشكلة شائعة في بلدان جنوب المحيط الهادئ وهي مشكلة التخلص الآمن من النفايات الصلبة والسائلة، ولا سيما نتيجة للتوسع العمراني. ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يُعد ما ينبعث من المصادر الثابتة من تلوث ناجم عن النفايات الصناعية ومياه البحار، وسوء اختيار أماكن مقالب القمامة وسوء إدارتها، والتخلص من المواد الكيميائية السامة، من العوامل التي تسهم بشكل كبير في التلوث البحري وتدهور الشواطئ. وهناك أيضا قلق متنام من احتمالات جلب النفايات السامة والخطرة إلى المنطقة من البلدان المتقدمة النمو بغرض التخلص منها.

٥٢ - منحت وزارة داخلية الولايات المتحدة حكومة ساموا الأمريكية مبلغ ٨١٢ ٠٠٠ دولار لمعالجة الأولويات المرتبطة بتغير المناخ. وشملت المبادرات وضع استراتيجية للتكيف مع تغير المناخ لترتيب الأولويات وتحديد الإجراءات الفورية التي تحتاج ساموا الأمريكية إلى اتخاذها للتكيف بالشكل الأمثل مع تغير المناخ، وإنشاء خادوم مركزي لتقديم خدمة المعلومات الجغرافية لجميع الوكالات الحكومية في الإقليم، ليكون بمثابة أداة لتحليل البيانات وعرضها على شكل صور بيانية لزيادة فعالية فهمها والتنبؤ بآثار تغير المناخ والمساعدة على التخطيط للتكيف، وإجراء عمليات تقييم لمواطن ضعف المنظومات والهياكل الأساسية الحضرية من أجل تحليل نقاط الضعف في مواجهة أوجه الضعف المرتبط بالمناخية والحوادث الناجمة عن تغير المناخ.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٥٣ - ساموا الأمريكية عضو منتسب منذ عام ١٩٨٨ في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وتسري عليها اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية. وينتمي الإقليم إلى عدة هيئات إقليمية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، منها منظمة الصحة العالمية، التي ينضوي الإقليم في إطارها تحت رعاية المكتب الإقليمي لغربي المحيط الهادئ والمركز الإقليمي لغربي المحيط الهادئ لتعزيز التخطيط البيئي والدراسات التطبيقية.

٥٤ - وساموا الأمريكية عضو في عدة منظمات إقليمية، منها جماعة المحيط الهادئ، ومجلس تنمية حوض المحيط الهادئ، ومؤسسة المحيط الهادئ لتنمية سمك التونة، ورابطة المنظمات غير الحكومية لجزر المحيط الهادئ، ورابطة منطقة آسيا وجنوب المحيط الهادئ للتعليم الأساسي وتعليم الكبار، ورابطة وكالات السفر لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ. ويشارك الإقليم في أمانة شعبة العلوم والتكنولوجيا الأرضية التطبيقية لجزر جماعة المحيط الهادئ، وبرنامج مصائد الأسماك الساحلية التابع لجماعة المحيط الهادئ. وساموا الأمريكية عضو أيضا في منظمات في الولايات المتحدة، مثل الرابطة الوطنية للحكام ورابطة حكام الولايات الغربية. وقد وقّعت حكومة ساموا الأمريكية مذكري تفاهم مع حكومتي ساموا وتونغا بشأن التعاون الاقتصادي المتبادل، وأوفدت بعثات تجارية إلى عدد من البلدان في منطقة المحيط الهادئ. واستضافت ساموا الأمريكية المؤتمر السابع المعني بالمياه لمنطقة المحيط الهادئ ومعرض رابطة المحيط الهادئ للمياه والنفائيات في الفترة من ٩ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ويتمتع الإقليم أيضا بمركز المراقب لدى منتدى جزر المحيط الهادئ وتحالف الدول الجزرية الصغيرة.

سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٥٥ - يوضح الفرع الأول من ورقة العمل هذه التطورات التي حدثت مؤخرا في ساموا الأمريكية فيما يتعلق بمركزها السياسي في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٦ - في رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس نواب الولايات المتحدة، حدد وكيل وزارة خارجية الولايات المتحدة للشؤون التشريعية موقف حكومة الولايات المتحدة بشأن مركز ساموا الأمريكية وغيرها من المناطق الجزرية التابعة للولايات المتحدة. وذكر في رسالته أن مركز المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقتها السياسية مع الحكومة الاتحادية هو مسألة داخلية تخص الولايات المتحدة، ولا تدخل في نطاق اختصاصات اللجنة الخاصة. وذكر أيضا أن اللجنة الخاصة لا تملك صلاحية تغيير العلاقة بين الولايات المتحدة وتلك الأقاليم بأي شكل من الأشكال، وأنه ليس من اختصاصها حمل الولايات المتحدة على الدخول في مفاوضات بشأن مركز الأقاليم. وأشار كذلك إلى أن الحكومة الاتحادية، في إطار وفائتها بما يترتب عليها من التزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة بأن تقدم بصفة منتظمة إلى الأمم المتحدة البيانات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني فيما يتعلق بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، قد قدمت في الوقت ذاته إلى اللجنة الخاصة بيانات

سنوية مستكملة عن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة، تعبيرا عن تعاون الولايات المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، ولتصويب أي أخطاء قد تشوب المعلومات التي تتلقاها اللجنة الخاصة من مصادر أخرى.

٥٧ - وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن الأمين المساعد لشؤون المناطق الجزرية في وزارة داخلية الولايات المتحدة قد استضاف حلقة نقاش في واشنطن العاصمة في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦ بشأن تقرير المصير في ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وضم فريق إدارة حلقة النقاش خبراء في شؤون الأقاليم، ومسؤولين من وزارة الداخلية ووزارة خارجية الولايات المتحدة، وقدم معلومات سياقية محدثة لفائدة صناع السياسات الاتحادية وللجيل الجديد لاكتساب المعارف بشأن مركز تقرير المصير في الأقاليم المعنية وفهم حقوقهم فيما يتعلق بتقرير المصير بموجب القانون الفدرالي والقانون الدولي. وأكد فريق الخبراء مجددا موقف الدولة القائمة بالإدارة وهو أن الكونغرس في الولايات المتحدة هو وحده الذي يملك بموجب دستور الولايات المتحدة السلطة التامة للتصرف وسن القواعد والأنظمة اللازمة فيما يتعلق بالأقاليم. وأكدوا أيضا مجدداً أن سياسة الدولة القائمة بالإدارة هي أن للأقاليم ثلاثة خيارات متميزة لممارسة تقرير المصير: الاستمرار في مركزها كإقليم، أو التحول إلى ولاية، أو الاستقلال.

ثامنا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٨ - في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اتخذت الجمعية العامة بدون تصويت القرار ١٠٨/٧١، استنادا إلى تقرير اللجنة الخاصة (A/71/23) وإلى توصية اللجنة الرابعة لاحقا. وجاء في ذلك القرار أن الجمعية العامة:

(أ) أكدت من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعب ساموا الأمريكية في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أكدت من جديد أيضا أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار ساموا الأمريكية عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أكدت من جديد كذلك أن شعب ساموا الأمريكية نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في أن يحدد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع، وأهابت، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية شعب ساموا الأمريكية بحقه في تقرير

المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي والمستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) رحبت بالعمل الذي قامت به حكومة الإقليم فيما يتعلق بالمضي قدماً بشأن قضايا المركز السياسي والحكم الذاتي المحلي والحوكمة الذاتية لإحراز تقدم على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ورحبت أيضاً بإنشاء المكتب المعني بالمركز السياسي وعملية مراجعة الدستور والعلاقات الاتحادية، في نيسان/أبريل ٢٠١٦؛

(هـ) ذكّرت بما أشارت إليه حكومة الإقليم من أن ساموا الأمريكية ينبغي أن تظل مُدرجة في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ضمن اختصاص اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، حتى يحين الوقت الذي يمارس فيه شعبها حقه في تقرير المصير؛

(و) أعربت عن تقديرها للدعوة التي وجهها حاكم ساموا الأمريكية إلى اللجنة الخاصة في عام ٢٠١٥ لإيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم، وأهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد هذه البعثة، إذا رغبت حكومة الإقليم في ذلك، وطلبت إلى رئيس اللجنة الخاصة أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

(ز) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق ببرنامج توعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(ح) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب ساموا الأمريكية ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين ساموا الأمريكية والدولة القائمة بالإدارة؛

(ط) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في ساموا الأمريكية، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ي) أكدت من جديد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ك) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام. بما يكفل أمورا منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وحث بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، التي لا تتماشى مع مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم ملاذا ضريبيا؛

(ل) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إلى الإقليم وفقا لنظمها الداخلية السائدة؛

(م) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة ساموا الأمريكية وأن تقدم تقريرا عنها إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين وعن تنفيذ هذا القرار.